الأنباء
الخميس 15 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

عمومية الشركة اعتمدت توزيع 7٪ نقدا للمساهمين

«المركز»: نتطلع لانطلاقة جديدة لصناعة السوق وفق الأنظمة الجديدة

ضرار الغانم مترئساً العمومية أمس

قال رئيس مجلس إدارة شركة المركز المالي الكويتي (المركز) ضرار الغانم إن الشركة سجلت خلال 2017 صافي ربح للمساهمين بلغ 4,43 ملايين دينار، أي بمعدل 9 فلوس للسهم الواحد، مقارنة بأرباح صافية للمساهمين بلغت 4 ملايين دينار، أو 8 فلوس للسهم الواحد في 2016، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 10٪.

جاء ذلك خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة، والتي وافقت على جميع البنود المدرجة وكان أهم ما وافقت عليه الجمعية هو اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي 7 فلوس للسهم الواحد، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

الغانم: حققنا تخارجاً ناجحاً من 3 مشاريع عقارية بالولايات المتحدة

أرباح 2017 نتيجة التوزيع الجيد لأصول الشركة وتنوع استثماراتها

وأشار الغانم إلى أن مجموع الأصول المدارة بلغ 1,03 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2017، مقارنة بما مجموعه 935 مليون دينار في ديسمبر 2016، محققا نمو بنسبة 10٪. كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للعام 2017 بنسبة 11٪ ليصل إلى 15,40 مليون دينار، مقارنة بما مجموعه 13,93 مليون دينار للعام 2016.

فرص جديدة

أشار الغانم إلى أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق، وتشمل هذه الفرص نمو الطلب على المنتجات الاستثمارية الجديدة خارج المنطقة، نتيجة تركيز المستثمرين على البحث عن «ملاذات آمنة» لثرواتهم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء عدد من الفرص المربحة.

وأضاف: «يمكننا الاستفادة من ذلك بفضل معرفتنا وخبرتنا في الأسواق العالمية، وعلى الأخص في المجال العقاري، فقد سجلت مشاريع «المركز» للتطوير العقاري أداء جيدا خلال 2017، حيث قمنا بالتخارج بنجاح من 3 مشاريع عقارية بأميركا، تشمل مشروعا سكنيا ومشروعين لوجستيين».

ولفت الغانم إلى أن حكومات المنطقة ستستمر في تطبيق سياسات مالية أكثر انضباطا في 2018، ولكن على الرغم من ذلك، نتوقع أن يصبح الاستقرار الاجتماعي محور التركيز الرئيسي مع انتعاش أسعار النفط.

كما توقع أيضا فرض الضرائب ومنها ضريبة القيمة المضافة خلال 2018، ما يمكن أن يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي، وأرباح الشركات، والعوائد على الاستثمارات العقارية. ومن أبرز التوجهات الرئيسية المتوقعة للعام 2018 في المنطقة هو التركيز الرقابي على الثقة والسيولة والتدفقات المالية، وتشجيع الأسواق المالية على دعم المبادرات لإطلاق منتجات جديدة وأنشطة استثمارية، منها على سبيل المثال صناعة السوق، وإقراض الأسهم، والتداول خارج السوق، والمشتقات المالية، وغيرها.

الأدوات المالية المبتكرة

أوضح الغانم أنه لطالما كان لـ «المركز» دورا فعالا في صناعة السوق، حيث حرص على تحقيق نقلات نوعية وإضفاء معنى جديد لمفهوم الابتكار، وذلك من خلال شق قنوات استثمارية تحمل خصائص فريدة وفتح بوابات استثمارية جديدة، حيث كانت المؤسسة رائدة في إطلاق عدد من الصناديق الاستثمارية.

ونجح «المركز» على مر السنوات في إطلاق أدوات استثمارية في السوق المحلي والأسواق الجديدة، ومنها على سبيل المثال إنشاء سوق للخيارات على بورصة الكويت في 2002 من خلال العمل على تأسيس «صندوق فرصة المالي» لإنشاء وتطوير سوق للخيارات في الكويت، فكان «المركز» أول صانع سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تنمية الموارد البشرية

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لـ «المركز» مناف الهاجري على أن أحد أهم عوامل النجاح في القطاع المالي هي جودة الموارد البشرية وتطويرها، حيث يحرص «المركز» على الاستثمار في العنصر البشري كركيزة أساسية لنجاح واستدامة أي مؤسسة، وذلك انطلاقا من التزامه بتنمية موارده البشرية، وإيمانه بأهمية العنصر البشري في نمو الاقتصادات والمجتمعات.

كما يصنف «المركز» من بين الشركات التي تنفذ التوجهات الخاصة بتمكين المرأة في الكويت، وقد ضم ويضم اليوم العديد من النساء الناشطات في الكويت على مختلف المستويات والتخصصات. كما أطلق «المركز» برنامجا لتدريب الخريجين الجدد من الكويتيين أصحاب المؤهلات التعليمية القوية والكفاءات العالية، وتدريبهم لمدة 12 شهرا، بهدف تلبية الاحتياجات الفريدة لأنشطة الأعمال وبناء مهارات قادة المستقبل.

صفقات الخدمات المالية

نجح «المركز» في تنفيذ 13 صفقة خلال 2017، حيث قال الهاجري: «نجح فريقنا للخدمات المالية والتمويلية في تنفيذ 13 صفقة في العام 2017، بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ، والاستشارات، وإعادة الهيكلة، والتقييم، وإعادة هيكلة الديون، والتقييمات الاستراتيجية».

ومن أبرز العمليات التي نفذها «المركز» في العام 2017 الاستحواذ على 29,5٪ من شركة «هيسكو»، وإعادة هيكلة ديون «مركز سلطان». وقد قام «المركز» بمهامه كمدير إصدار وضامن اكتتاب ووكيل اكتتاب لزيادة رأسمال المجموعة البترولية المستقلة، والتي أصدرت 36,15 مليون سهم عادي بقيمة 10,8 ملايين دينار.

عمومية الشركة أقرت توزيع 25٪ أرباحا نقدية للمساهمين

«الكويت للتأمين»: نمو أقساطنا المكتتبة إلى 38 مليون دينار خلال 2017

علي مراد بهبهاني متوسطا سامي شريف وطلال يوسف المزيني خلال العمومية

أقرت الجمعية العمومية لشركة الكويت للتأمين، توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25٪، بواقع 25 فلسا للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وذلك خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة، والتي عقدت بنسبة حضور 85,4٪.

أداء قوي

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة الشركة علي مراد بهبهاني: «تمكنت الشركة خلال 2017 من تحقيق أداء قوي في جميع مجالات أعمالها، حيث بلغ صافي الأرباح 8,1 ملايين دينار مقابل خسائر بقيمة 594,6 ألف دينار في 2016 بزيادة 8,7 ملايين دينار وبنمو 1462٪، وبإضافة صافي الأرباح المحققة في 2017 للأرباح المرحلة من الأعوام السابقة والبالغة 685,8 ألف دينار يصبح مجموع الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين 8,8 ملايين دينار».

وأضاف بهبهاني أن مجموع الأقساط المكتتبة بلغ 37,8 مليون دينار بالمقارنة بـ 37 مليون دينار لسنة 2016 بزيادة قدرها 770,4 ألف دينار وبنمو 2,1٪. وقد بلغت إيرادات الاستثمار 6,2 ملايين دينار في 2017 مقارنة بـ 4,5 ملايين دينار في 2016 بزيادة 1,7 مليون دينار وبنسبة 37,4٪، وقد بلغ إجمالي الدخل الشامل 14,9 مليون دينار مقابل 5,1 ملايين دينار في 2016 بزيادة قدرها 9,7 ملايين دينار وبنسبة 189,4٪، وبالتالي ارتفعت حقوق المساهمين إلى 70,1 مليون دينار مقابل 58,9 مليون دينار في 2016 بزيادة 11,2 مليون دينار وبنسبة 18,9٪.

حلول متكاملة

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للشركة سامي شريف إن الشركة شهدت ارتفاعا جيدا في معدلات الربحية خلال العام الماضي 2017 وحافظت على مركزها في السوق المحلي، لتؤكد مجددا التزامها بتوفير الحلول المتكاملة بمجال التأمين بالسوق المحلي والتي تعكس خبرتها وتاريخها بهذا المجال. وأكد أن الشركة تتمتع بملاءة مالية متميزة ومركز مالي قوي وثابت، مدعومة بجودة أصولها واستمرارها في التركيز على تحقيق أفضل نوعية من الأقساط التأمينية، مشيرا إلى أن الشركة نجحت خلال العام الماضي في إعادة هيكلة أقسامها المختلفة، الأمر الذي انعكس إيجابيا على أدائها المالي والتشغيلي على حد سواء. ونوه شريف بالدور المحوري الذي تلعبه شركة الكويت للتأمين في تطوير صناعة التأمين بالكويت من خلال نجاحاتها المتواصلة التي حققتها منذ تأسيسها عام 1960، ودعا إلى الإسراع في إنجاز هيئة عامة لقطاع التأمين تعمل على تنظيم السوق وحل المشكلات التي تواجه شركات القطاع. وقد انتخبت الجمعية العمومية رنا يعقوب يوسف الحمد عضو مجلس إدارة مكملا عن الفترة المتبقية من المجلس.

يناقش مشاكل القطاع ووضعه التنظيمي في الكويت

انطلاق ملتقى شركات التأمين 11 أبريل المقبل

اعلن رئيس اللجنة التنظيمية العليا لملتقى شركات التأمين خالد العوضي ان الدور المحوري لقطاع التأمين فرض الاهتمام به تشريعيا، مشيرا إلى أن مشاكل القطاع واضحة وتحتاج لحلول جذرية ولم تعد اللجان التي يتم تشكيلها تسمن او تغني من جوع في ظل شكوى كل رواد القطاع من وضعه التنظيمي.

وكشف العوضي عن ان قطاع التأمين يعاني فوضى وكل الشركات تشتكي من سوء التنظيم وكثرة الدخلاء والمسيئين للمهنة، لافتا الى ان كبريات الشركات تتطلع بفارغ الصبر الى هيئة عليا تنظم القطاع اسوة بباقي القطاعات، وسيكون الملتقى المزمع انعقاده في 11 ابريل المقبل بفندق شيراتون الكويت فرصة للنقاش البناء والخروج بتصور وتوصيات تخدم القطاع.

وأوضح انه يوجد فراغ تشريعي كبير والقوانين المنظمة لم تشهد التحديث الكافي الذي يواكب المتغيرات، وحذر من بوادر ازمة قد تطل برأسها من قطاع التأمين ما لم يتم تدارك الموقف والإسراع في اتخاذ خطوات جريئة نحو سرعة التنظيم، مشيرا الى انه من غير المقبول الانتظار حتى تقع ازمة كما حدث في قطاعات اخرى حتى يتم التحرك واتخاذ قرارات تعسفية متشددة تضر بالشركات الناجحة والملتزمة.

ودعا العوضي شركات القطاع الى الحضور، خصوصا ان تنظيم السوق من مصلحة الجميع، مشيرا الى ان ملتقى شركات التأمين فرصة ومنصة مواتية لوضع التصور الشامل حول مستقبل وتحديات القطاع وتشخيص العقبات، طالبا أن يكون للشركات بصمة ورأي واضح في اي تشريع او تنظيم مستقبلي حيث يوجد قانون حاليا مقدم لمجلس الأمة.

واشار الى ان القطاع الصحي يعاني العديد من الثغرات وسوء التنظيم لاسيما الربط الآلي وغيره من النظم المطبقة عالميا اضافة الى الضرر الذي يلحق بطرفي العلاقة، وشدد على ان قطاع التأمين يحظى بأهمية كبرى في كل دول العالم نظرا إلى انه يشكل الدرع التي تحمي الاقتصاد، لذلك يتطلع الى المزيد من الاهتمام بقطاع التأمين في السوق المحلي عبر اصدار تشريعات حديثة تتوافق مع المتغيرات والمستجدات في قطاع التأمين حسب حاجة الشركات والعملاء لدى تلك الشركات.

خالد العوضي

الشركات الحكومية ستلجأ لأسواق الدين لتمويل مشروعاتها الضخمة

«موديز»: لا بديل عن الاندماجات لمواجهة محدودية نمو الأسواق الخليجية

محمود عيسى

يبدو أن الشركات الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تملك الحكومات الكثير منها، ستجد نفسها متجهة بشكل متزايد نحو أسواق رأس المال للحصول على التمويل على مدى السنوات الخمس المقبلة، مستمدة الدعم من الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الحكومات الإقليمية للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرضته حقيقة انخفاض أسعار النفط، فيما اشارت الوكالة الى ان تقريرها يمثل تحديثا للأسواق ولا يعتبر إجراء تصنيفيا وذلك بحسب تقرير لوكالة «موديز».

وقال نائب الرئيس وكبير المحللين في «موديز» ريحان أكبر «ان الشركات غير المالية في دول مجلس التعاون الخليجي في القطاعات الناضجة وذات التركيز الرأسمالي المرتفع كالنفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات والمرافق والعقارات والبنية التحتية، سيتزايد توجهها على الارجح نحو أسواق الديون لتمويل استثمارات رأس المال، في حين تسعى شركات اخرى بحثا عن خيارات لتنويع مصادر التمويل للحد من الاعتماد على البنوك المحلية».

أرباح الشركات الخليجية ستتأثر سلباً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة

واوجزت «موديز» وجهة نظرها فيما يتعلق بالشركات الخليجية على النحو التالي:

● ان الاصلاحات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتضمن فرض ضريبة القيمة المضافة وإلغاء دعم الوقود والمرافق، تسبب التضخم وتخلق الضغوط وان بدرجات متفاوتة على ارباح الشركات وميول المستهلكين.

● مع ذلك، فقد أدى خفض الدعم الى الحد من الطلب المتزايد على الوقود والمياه والكهرباء وخفف الضغط على الشركات الحكومية التي تستثمر باستمرار لتلبية الطلب على المرافق.

● ادت المخاطر الجيوسياسية الاقليمية المتزايدة الى زيادة تعقيد المشهد التجاري ومن المرجح ان تضعف معنويات المستثمرين.

● في قطر، تواجه الشركات العقارية وشركات المقاولات والضيافة على وجه الخصوص الضغط بينما يبقى مصدرو السلع الاساسية يتمتعون بمرونة ملحوظة.

● مع توافر عدد اقل من فرص النمو العضوي في قطاع الشركات الخليجية، تتوقع موديز ارتفاع حالات الاندماج في اوساط هذه الشركات مع زيادة صفقات الاستحواذ الدولية والاستثمارات في زيادة التكامل الرأسي، وزيادة التركيز على خفض التكاليف، مع وجود امثلة في قطاعات الاتصالات والبتروكيماويات والعقارات.

● تبقى معظم الشركات المصنفة في دول المجلس متمتعة بأوضاع مالية جيدة بصورة كبيرة، لكن قد يبدأ المزيد من الضغط على جودة الائتمان السيادي في وقت تشهد فيه تصنيفات الشركات ضغوطا.

برعاية وزير التجارة والصناعة.. ويعقد في «الغرفة»

ملتقى الكويت العقاري الثاني ينطلق 18 الجاري

أكد رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح أهمية مكافحة الظواهر السلبية التي تعرقل حركة التطوير العقاري وتقلص من حجم التداولات العقارية، مشيدا برعاية وحضور وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان لملتقى الكويت العقاري الثاني الذي ينظمه الاتحاد وينطلق الأحد 18 الجاري، بالاضافة الى دور غرفة تجارة وصناعة الكويت في دعم هذا الملتقى، مؤكدا أن تلك الرعاية تعد دعما للسوق العقاري ومساهمة في إيجاد حلول لما يشهده من قضايا وأمور تحتاج إلى معالجة.

واضاف الجراح في تصريح صحافي «يحرص الاتحاد يحرص من خلال اقامته لمثل هذه الفعاليات على تقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول المناسبة لمثل هذه القضايا ومساندة الجهات الحكومية في تنظيم أداء السوق العقاري، وهو ما يحققه ملتقى الكويت العقاري الثاني الذي يناقش عدد من القضايا المهمة التي يعاني منها السوق».

استكمال الاستعدادات

من جانبه، أكد أمين عام اتحاد العقاريين ورئيس اللجنة المنظمة أحمد الدويهيس أن الاتحاد أتم جميع الاستعدادات الخاصة بالملتقى الذي سيقام في غرفة تجارة وصناعة الكويت ويتضمن جلستين بمشاركة عدد من خبراء العقار والتمويل، حيث تتضمن الجلسة الاولى التي تناقش تأثير عمليات غسيل الأموال من خلال التداولات العقارية محليا وخارجيا عددا من الخبراء المتخصصين، كما يقام الملتقى برعاية عدد من الشركات العقارية التي حرصت على تقديم الدعم للفعاليات التي ينظمها الاتحاد ومنها شركة وفرة العقارية، مجموعة عدنان الصالح، شركة الخبراء العالميون، شركة التنمية العقارية.

احمد الدويهيس

توفيق الجراح

بدعم من تمويل الخطط التنموية وانتشار شركات التأمين الإسلامية

التمويل الإسلامي ينمو خليجياً وسيتفوق على التقليدي

يستمر نمو قطاع التمويل الإسلامي بتجاوز معدلات نمو الأصول التقليدية في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسية خلال السنوات المقبلة، ويأتي ذلك مع ارتفاع الطلب على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفقا لما ذكرته وكالة موديز.

وارتفعت نسبة انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي من 31٪ في عام 2008 إلى 45٪ من إجمالي الأسواق المصرفية في سبتمبر 2017. وخلال نفس الفترة، زاد حجم إصدارات الصكوك السنوية من 42 مليار دولار إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 100 مليار دولار.

وقال نيتيش بوجناغار والا، نائب المدير بالوكالة ان الحكومات ستعمل على دعم قطاع التمويل الإسلامي، لأن ذلك يخدم هدفها في تنمية صناعة التمويل الإسلامي على الصعيدين المحلي والعالمي، فضلا عن استمرارية الأفراد في طلب المنتجات الإسلامية. كما سيؤدي انتشار شركات التأمين الإسلامية في جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا إلى دفع عجلة النمو في هذه الصناعة.

يمكنكم الاطلاع على التقرير «الروابط المشتركة بين القطاعات ـ توقعات نمو التمويل الإسلامي قوية على المدى الطويل على الرغم من الهدوء النسبي للسوق في عام 2018».

وأضاف والا «على الصعيد العالمي، لاتزال المملكة العربية السعودية (المصنفة A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة) تحتل الصدارة بصفتها أكبر سوق للتمويل الإسلامي بشكل عام، حيث بلغت أصول التمويل الإسلامي 292 مليار دولار أميركي من شهر سبتمبر 2017، في حين تعد سلطنة عمان (المصنفة Baa2، مع نظرة مستقبلية سلبية) أسرع سوق للخدمات المصرفية الإسلامية نموا، وسجلت معدل نمو 20٪ في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017. ويعزى هذا النمو السريع بشكل كبير إلى دخولها المتأخر في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية».